بكلفة 100 مليون دولار

اليمن يأمل سرعة موافقة مجلس مديري البنك الدولي على المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة

تقرير/أحمد الطيار

تأمل الحكومة اليمنية أن يسرع مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي بالموافقة على المخصصات التي وضعها للمشروع الطارئ للتعافي من الأزمة والبالغة تكلفته 100 مليون دولار نظرا لحاجة اليمن الماسة له.

وحسب وثائق المشروع المنشورة في موقع البنك الدولي الخاص باليمن فإن المشروع المعروف اختصارا بـP133811)) تم الموافقة عليه من الجهات المعنية في البنك منتصف فبراير الماضي ومازال خاضعا لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين ولمدة تصل إلى منتصف شهر يونيو من العام 2014م مالم فانه يعتبر ملغيا.

وسيتيح هذا المشروع فرص تقديم تحويلات نقدية لنحو 400 ألف أسرة فقيرة من المستحقين خلال الاثني عشر شهرا إلى الخمسة عشر شهرا القادمة.

وأشار السيد كامل برهام، رئيس فريق مشروع البنك الدولي إلى أن المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة سيتيح تقديم مساعدات فورية للأسر الفقيرة التي تحاول التغلب على هذه الظروف من خلال تقليل كميات الطعام التي تعيش عليها، أو التخلي عن العلاج الطبي، أو إخراج أطفالها من المدرسة.

لافتا إلى أن ارتفاع أسعار الغذاء وفيضانات عام 2008م وما صاحبها من غياب الاستقرار السياسي خلفت آثارا سيئة على اليمنيين ولاسيما أشدهم حرمانا الأمر الذي سيجعل من هذا المشروع مفتاحا للمساهمة في التخفيف من المعاناة ودفع عوامل التنمية في اليمن.

ومن المقرر أن يساند المشروع الطارئ الذي يستمر سنتين برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية للتحويلات النقدية ويكفل حصول المستفيدين المستهدفين على المساعدات الملائمة في الوقت المناسب.

وتعد علاقات اليمن بمجموعة البنك الدولي قوية وقديمة إذ اتخذت المجموعة خطوات لتحسين برنامجها وتحقيق اتساقه مع الأولويات الناشئة على أرض الواقع منذ العام الماضي وعقب التغيير السلمي الذي اعقب الثورة الشبابية في اليمن فقد اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي مذكرة الاستراتيجية المؤقتة الجديدة الخاصة باليمن في 13 نوفمبر 2012م ومن المقرر أن تصاحب هذه الاستراتيجية اليمن خلال مرحلة التحول الديمقراطي، وستركز الاستراتيجية على حماية الفقراء من خلال خلق فرص عمل على المدى القصير، واستعادة الخدمات الأساسية، وتحسين سبل الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي، وإنعاش سبل كسب العيش، بالإضافة إلى تشجيع النمو وتحسين الإدارة الاقتصادية وتعزيز الحوكمة وتقديم الخدمات على المستوى المحلي من خلال مساندة الشفافية والمساءلة وتحسين مشاركة المواطنين.

وخلال العام الجاري تمت الموافقة في منتصف فبراير على ثلاثة مشاريع جديدة لليمن تمول من المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك الدولي لمساعدة البلدان الأكثر فقرا في العالم منها المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة بتكلفة (100 مليون دولار)، والمشروع الثاني لتطوير التعليم بتكلفة 66 مليون دولار، ومشروع إدارة شبكة الطرق 40 مليون دولار.

وتشكل هذه المشاريع معا تكلفة إجمالية تبلغ 206 ملايين دولار أي ما يفوق 50 % من مبلغ 400 مليون دولار الذي تعهدت مجموعة البنك الدولي بتقديمه في مؤتمر المانحين الخاص باليمن، وتكمل حافظة مشاريع البنك الدولي الجاري تنفيذها بإجمالي ارتباطات صافية قدرها 700 مليون دولار.

وسيتيح المشروع الثاني لتطوير التعليم الأساسي الذي يبلغ مجموعه 66 مليون دولار تدريب 68 ألف مُعلم ومدير ومشرف في شتى أنحاء البلاد، وسيعمل أيضا على تحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم الجيِّد في ثماني محافظات، هي إب وتعز ولحج وعدن وصنعاء والحديدة وحجة وحضرموت. ففي هذه المحافظات سيقوم المشروع بتمويل بناء وتجهيز نحو 500 فصل دراسي إضافي في المدارس المكتظة، وإعادة تأهيل ما يقرب من 150 مدرسة، وتدريب 68 ألفا من المُعلمين ومدراء المدارس والمشرفين في شتى أنحاء البلاد، بما في ذلك توظيف وتدريب 700 مُعلِّمة ريفية، وتقديم مساعدات مالية للأسر الفقيرة في المناطق الريفية للتشجيع على تعليم الفتيات، ومساندة مجالس الآباء والأمهات، وتقديم منح تطوير التعليم لنحو 210 مدارس.

ويتعاون البنك الدولي في الوقت الحالي على نحو وثيق مع عدد من شركاء التنمية في اليمن منهم هيئات إنمائية من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ووكالات تابعة للأمم المتحدة.

وتعمل مجموعة البنك الدولي أيضا بشكل وثيق مع صندوق النقد الدولي بشأن الحوار الخاص بالاقتصاد الكلي. وأقيم حوار وثيق أيضا مع أمانة مجلس التعاون الخليجي ومؤسسات ثنائية من المنطقة الفرعية، بما في ذلك الصندوق السعودي للتنمية.

رأي اقتصادي

المصارف اليمنية ومجاراة العصر

د.أحمد إسماعيل البواب

تسعى المصارف والمؤسسات المالية التجارية والمتخصصة والإسلامية في اليمن إلى استخدام التكنولوجيا وشبكة الاتصالات المتطورة في عملياتها المالية والمصرفية والخدماتية إلى جانب اتخاذها سياسات واستراتيجيات مرنة لتنمية مواردها البشرية والتقنية إيماناً منها بأن الموارد البشرية والتقنية هما أساس رأس مالها وعملية تطورها وتنمية أنشطتها لمواكبة متطلبات العمل المالي والمصرفي المتطور والحديث وقد أمنت لنفسها بنية تحتية تقنية وتكنولوجية ومعلوماتية حديثة أهلت مراكزها الرئيسية وفروعها المختلفة للتمتع بمستوى عال من المهنية واقتناء الأجهزة الحاسوبية وبرامج التقنية وشبكات اتصال ومكننة شاملة بما يضمن ترسيخ شبكة الانترنت على أعلى مستوى، بالإضافة إلى إدخال الاقنية الالكترونية لتوزيع وتقديم خدمات ومنتجات للزبائن وميادين الصراف الآلي والهاتف المصرفي اللذين من خلالهما يستطيع الزبائن الاطلاع على أرصدتهم وحساباتهم ومنتجات المصارف وأسعار صرف العملات.

كما أن المصارف والمؤسسات المالية اليمنية تقدم خدمات الصيرفة المحمولة (MOBILE BANKING) حيث يتم موافاة الزبائن مباشرة من خلال خدمات الرسائل القصيرة بمعلومات عن خدماتها ومنتجاتها المصرفية والمالية وعن ما تم سحبه من أرصدتهم وما أضيف إليها.

أما على ميدان تطوير الموارد البشرية فقد تم تأسيس مراكز تدريب داخلية تمتلك كل الإمكانات والطاقات لتوفير التدريب المالي والمصرفي المتخصص للموارد البشرية العاملة فيها إلى جانب العمل على تأمين مشاركة كوادرها دورياً في ندوات ودورات تدريبية خارجية تقوم بتنظيمها الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية واتحاد المصارف العربية وجمعية البنوك اليمنية وتتركز في المجالات الحساسة والهامة للموارد البشرية كتنمية المهارات الإدارية والمصرفية والتسويقية والبيعية واللغات الأجنبية والبيع وجديد أدوات التمويل والخدمات والمنتجات المطروحة إقليمياً ودولياً التي تمس العمل المالي والمصرفي.

Email Ahmed albauab @hot mail. com

عن أي أمن غذائي نتحدث؟

منصور شايع

<،، يقول احد الاخيار " ويل لشعب يأكل مما لا يزرع ويلبس مما لا يصنع " فعن أي امن غذائي نتحدث ونحن نستورد معظم إن لم نقل جميع احتياجاتنا الغذائية الاساسية والكمالية من العالم الخارجي ، على سبيل المثال نستورد ما يقارب 95 % من احتياجات الاستهلاك المحلي من القمح وبنسب متفاوتة بقية اصناف الحبوب من الذرة والشعير والبقوليات وأن الاراضي الزراعية التي كانت تغطي تقريبا معظم احتياجات السكان من الحبوب بأنواعها ومنها القمح ويتم تصدير الفائض إلى الخارج قد اجتاحتها وسيطرت عليها اشجار القات ومنها الاراضي والقيعان الزراعية الخصبة كقاع جهران بمحافظة ذمار والوديان والقيعان الزراعية الخصبة المروية والمطرية في محافظة إب التي تعتبر سلة غذاء اليمن وكانت تضرب بها الامثال ومنها "سحول ابن ناجي والسياني ومساحات زراعية واسعة في محافظات صنعاء وعمران وحجة والمحويت وتعز والضالع وصعدة وغيرها .. كانت إلى وقت ليس ببعيد تزخر بزراعة أجود أنواع الحبوب والخضار والفواكه وأصبحت للأسف اليوم تتآكل وتزحف عليها زراعة تلك الشجرة الملعونة مدعومة بالصمت المريع من قبل الجهات المعنية ولو من باب النهي عن المنكر وعدم تطبيقها لقانون أو القرار الحكومي لم اتذكر هل صدر على شكل تشريع واقر من قبل مجلس النواب أم لا والذي يقضي بمنع زراعة القات في القيعان الزراعية الخصبة إلى جانب اللهث من قبل المزارع وراء الربح الوهمي والسريع .فالمطلع على البيانات الزراعية الرسمية يجد أن مساحة زراعة القات هي الوحيدة من بين مختلف المساحات الزراعية النباتية تتسع حتى تجاوزت في العام الماضي 167 الف هكتار وكل ذلك على حساب المساحة الزراعة الغذاء المحدودة اصلا وتستهلك نحو 30% من الموارد المائية ومعظمها من المياه الجوفية .. ولو أن شجرة القات يعيش عليها ما يزيد عن 6 ملايين نسمة تقريبا قد يزيد هذا الرقم أو ينقص من السكان في مناطق زراعته والعمليات التالية لها وتسويقه .. غير انه يفقد اليمن مسألة الأمن الغذائي الاستراتيجي ويكون تحت رحمة الدول الخارجية التي ترفض مساعدة اليمن في بعض المشاريع الزراعية قبل التخلص من شجرة القات وتقول ان احلال الزراعة الغذائية محل القات قد تسد الفجوة الغذائية التي تعاني منها ، كما أن زراعة القات لا تمثل رقما يذكر في الاقتصاد الوطني كونها سلعة محلية يتم تداولها محليا ولا يستفاد منها للتصدير الخارجي حتى يكون لها تأثير في الميزان التجاري والاقتصاد الوطني .

عن أي امن غذائي نتحدث وحفارات المياه تجوب الارض شرقا وغربا دون حسيب أو رقيب تنخر جوف هذا الوطن ليلا ونهارا وبصورة غير مشروعة لتستنزف ما تبقى من المياه الجوفية المخزنة منذ آلاف السنين لري القات ولا توجد حتى خطط على الواقع تنفذ لتعويض الفاقد ..فيما الجهات المعنية في الحكومات المتعاقبة منشغلة بإعداد الاستراتيجيات والخطط والمشاريع الزراعية واستجداء عطف المانحين لتمويل تلك الخطط التي تكاليفها خلال العقد الماضي لو نفذت في مشاريع زراعية مباشرة كبناء السدود لتجاوزنا الكثير من الصعاب المتعلقة بحصاد المياه ودعم المزارع بصورة مباشرة ولكنها في اعتقادي فقط استراتيجيات تزرع الوهم في نفوس المزارعين بدلا من التوسع وتطوير زراعة المحاصيل الغذائية التي يتطلع اليها فهو يسمع الجعجعة ولا يرى طحينا فكم من خطط واستراتيجيات وورش عمل ودورات تدريبية تلتها لم يلمس المزارع نتائج مباشرة ومستمرة أثرت في حياته المعيشية وطورت من انتاجه رأسيا وأفقيا ،وليسمح لي القارئ الكريم بسرد عدد منها منذ العام 2000م فقط بدءاً من اجندة عدن والتي لم ينفذ منها مشروع على ارض الواقع واستمرت إلى اليوم بل انتهت بانتهاء الاموال المعتمده لها وما صرفت على من قام بإعداد اوراقها والتنظير فيها ، مرورا بالرؤية الزراعية 2000م - 2025م . إلى جانب سياسات وزارة الزراعة والري 2005م - 2009م ، ثم استراتيجية وزارة الزراعة بشأن الثروة الحيوانية 2010م والإستراتيجية الوطنية للري .. هل هذا يكفي ام اذكر القارئ والمهتم وحتى المسئول بالإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامجها الاستثماري 2005م والمحدثة في عام 2008م والإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة 2012 2016-م ، وأخيرا الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2013م وغيرها .. فهل يكفينا استراتيجيات ورؤى وخطط نظرية وتمويلات وورش عمل غير ذي جدوى لهذا القطاع الغالب على امرة والتي تنتهي إن نفذ منها شيء بانتهاء مخصصات المشاريع الزراعية الممولة من قبل الدول الشقيقة والصديقة .. وكنا نتمنى أن تستمر تلك المشاريع بعد انتهاء فترة الممول الاجنبي سواء بتبني الحكومة لتلك المشاريع أو القطاع الخاص من أجل احداث تنمية زراعية حقيقية نستطيع ولو بالحد الادنى تقليص الفجوة الغذائية التي تعاني منها اليمن وإحداث تقدم بسيط نحو ما كنا عليه من انتاج للغذاء في فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي ..وهذا في رأيي لن يتأتى سوى من خلال اتخاذ الحكومة ممثلة بالجهات المعنية خطوات عملية أولها منع زراعة القات في القيعان والوديان الزراعية الخصبة إلى جانب منع الحفر العشوائي للمياه الجوفية وتنفيذ السدود والحواجز المائية لحصاد مياه الامطار وتغذية الآبار الجوفية لتعويض الفاقد منها إلى جانب دعم المزارع الصغير ومحاولة ايجاد البديل له عن زراعة القات حتى يتوفر له دخل جيد يقارب المردود من زراعة القات حتى نقلص من مساحة زراعته أو وقفها عند ذلك الحد على الاقل .

إشهار دليل "الصناعة والصادرات اليمنية" بصنعاء

حسن شرف الدين

أقامت جمعية الصناعيين اليمنيين وشركة براند للإعلان والتسويق بصنعاء حفل إشهار الإصدار الأول لـ"دليل الصناعة والصادرات اليمنية..صنع في اليمن" الذي يعتبر الأول على مستوى الجمهورية والثاني على مستوى العالم العربي.

وفي حفل الإشهار أكد الدكتور طلال ردمان النائب الأول لرئيس مجلس إدارة جمعية الصناعيين اليمنيين أن دليل الصناعة والصادرات اليمنية قضية ذات بعد وطني بهدف التعريف والترويج للمنتجات الوطنية وتصنيفها عالميا وفقا للنظام الدولي الموحد.

وأشار الدكتور ردمان إلى أن الدليل يهدف إلى كسب وتعميق ثقة المستهلك بالمنتجات الوطنية المنشأ وجعل الدليل سفيرا تجاريا للمنتجات الوطنية في مختلف دول العالم والإسهام الفاعل في رفع حصة الصادرات الوطنية ودعم ومساندة القطاع الصناعي والإنتاجي الوطني. وأضاف النائب الأول لرئيس الجمعية: إن الدليل يتضمن التعريف بالشركات الصناعية والوحدات الإنتاجية المصنفة سلعيا وقطاعيا وفقا للنظام السلعي الدولي.. كما يتضمن الدليل قائمة بالمنشآت الصناعية والوحدات الإنتاجية اليمنية حسب المنطقة الجغرافية.

من جانبه أشار مدير عام جمعية الصناعيين علي المقطري إلى أن أبرز ما يميز الدليل هو الترويج للصناعة والصادرات اليمنية من خلال إبراز النواحي التفصيلية للتعريف بالمنتجات الوطنية من خلال اعتماد التصنيف الدولي للنظام المنسق H.S.Code لتصنيف المنتجات السلعية.. منوها إلى أن الجمعية تسعى إلى عمل معرض إلكتروني دائم لتمثيل الصناعة والمنتجات اليمنية بصورة تفاعلية عبر شبكة الإنترنت للتعريف بالمنتجات الوطنية بصورة أكثر دقة وتفصيلا، مضيفات: سيحدث المعرض تحولا جذريا في تسويق الإنتاج الصناعي اليمني في المرحلة المقبلة ونقلة نوعية في مسار الترويج الإعلاني لمنتجاتنا الوطنية.

اليمن يفتح مجال تصدير السلع الزراعية للمنافسة في السوق الخارجي

سبأ/

قال وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الخدمات الزراعية الدكتور محمد الغشم إن وزارة الزراعة تمكنت مؤخراً من فتح مجال تصدير السلع الزراعية ورفع الحظر عنها بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص بهدف تنمية وتشجيع الصادرات الزراعية من خلال المنافسة في السوق الخارجي.

وأوضح الوكيل الغشم في تصريح لـ (سبأ) أن عدداً من الدول الشقيقة كالأردن ومصر بدأت تستورد منتجات اليمن من السلع الزراعية خاصة فواكه المانجو والخوخ بعد تأكدها من سلامة الثمار ومعاملتها وفقا للمعايير الدولية بواسطة الشركة اليمنية لتعقيم المنتجات الزراعية المحدودة.

وأشار إلى أن الثمار الموجهة للتصدير الخارجي يتم تعقيمها من قبل الشركة اليمنية لتعقيم المنتجات الزراعية المحدودة، التي تتولى معاملة الثمار وتجهيزها وإعدادها للتصدير وفقا للمعايير الدولية المتبعة، حيث يتم معاملة ثمار الفواكه بالبخار الحراري للقضاء على أي طور من أطوار حشرة ذبابة ثمار الخوخ وأي نوع آخر من ذبابة الفاكهة.

ولفت إلى أنه تم تقييم عمل الشركة اليمنية لتعقيم المنتجات الزراعية من قبل فريقين فنيين من كل من الأردن ومصر، اطلعا على تجربة الشركة وآلية معاملتها للثمار بالبخار الحراري، وأنه تم تشكيل لجنة من قبل قيادة الوزارة تقوم حالياً بمتابعة وتقييم مستوى أداء الشركة.

واعتبر الدكتور الغشم أن التعقيم الذي تمارسه الشركة بحسب المواصفات العالمية وعمليات التعبئة والتغليف للثمار ومنح شهادة التعقيم من قبل الشركة وشهادة وزارة الزراعة أحد العوامل المساهمة في تحسين صادراتنا من السلع الزراعية وتعزيز جودتها وسمعتها في السوق الخارجي.

لافتاً إلى أن تشجيع صادرات السلع الزراعية سيؤدي إلى تحسين مستوى دخل المزارعين، فضلاً عن دعم الاقتصادي الوطني.

وأكد أن تلك الإجراءات تأتي في إطار حرص الوزارة على استيفاء السلع الزراعية لمتطلبات الصحة النباتية للدول المستوردة وتفعيل الاتفاقيات الثنائية المبرمة معها في الجانب الزراعي والتي تتضمن تسهيل انسياب السلع الزراعية بين اليمن وتلك الدول، والتي كانت من أبرز العوامل التي ساهمت في فتح أسواق جديدة لصادرات اليمن من الفواكه والخضروات في الفترة الأخيرة.

من جانبه أوضح رئيس مجلس إدارة الشركة اليمنية لتعقيم المنتجات الزراعية المحدودة المهندس يحيى محمد زبارة أن الشركة لديها مركزان في الحديدة وحرض يقومان بمعاملة ثمار الفاكهة بالبخار الحراري، إلى جانب تعقيم الأخشاب المحلية وتجهيزها للتصدير للخارج.

ولفت إلى أن عملية التعقيم التي تمارسها الشركة تتم بحسب المواصفات العالمية وبما يلبي رغبات المستهلك في السوق الخارجي والحفاظ على مكانة صادراتنا من السلع الزراعية خاصة السلع ذات الميزة النسبية التي تشتهر اليمن بإنتاجها.

وأشار زبارة إلى أنه سيتم خلال الأيام القادمة تدشين نشاط الشركة وآليتها في منح شهادة التعقيم.

إب.. منح صلاحيات كبيرة للمجالس المحلية

إب /سبأ

ناقش اجتماع بمحافظة اب أمس مستوى تقييم المكاتب التنفيذية في المديريات و خطة الوحدات الإدارية وكذا كيفية تشكيل خمس لجان فرعية للنزول الميداني إلى مراكز المديريات.

وفي الاجتماع الذي ضم رئيس اللجنة الإشراقية بوزارة الإدارة المحلية علي مصلح الغفري اشار امين عام المجلس المحلي امين الوراقي إلى أن المجلس المحلي منح كافة الصلاحيات للمجالس المحلية بالمديريات و أن محلي المحافظة يجري تقييما كل ثلاثة شهور.

وأشار إلى أن المحافظة تعمل على رفع مستوى اداء المديريات من خلال إعطائها الصلاحيات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجه المجالس المحلية.

بكلفة 250 مليون ريال:

افتتاح 28 مشروعاً تنموياً بمارب

مأرب/سبأ:

قال وكيل محافظة مارب علي محمد الفاطمي أمس أن المحافظة تشهد خلال الاحتفالات بالعيد الوطني الـ23 للجمهورية اليمنية " 22 مايو " افتتاح 28 مشروعا خدميا وتنمويا بتكلفة تقدر بنحو 250 مليون ريال بتمويل محلي .

جاء ذلك خلال الاحتفال الذي اقيم أمس بمدرسة الميثاق بمديرية مدينة مارب بمناسبة العيد الوطني الـ23 للجمهورية اليمنية وافتتاح المعرض التشكيلي المرافق .. مشيرا إلى أن هذه الذكرى تأتي هذا العام واليمن يمر بمرحلة مراجعة وتصحيح لكل ما مر به من سابق في مؤتمر حوار ينتظر منه الخروج باليمن إلى دولة مدنية حديثة.